سياسة بريطانيا تجاه الجزائر (1580-1816)

د. ميلود بلعالية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
m.belalia@univ-chlef.dz

تاريخ الإرسال:2018/10/31 تاريخ القبول:2019/03/07

الملخص:

أصبحت الجزائر ولاية عثمانية بسبب الصراع العثماني الاسباني في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط في بداية القرن السادس عشر، حين ساعد الحكم العثماني، وتم تأسيس البحرية الجزائرية لتحرير الثغور البحرية الجزائرية وإنقاذ المهاجرين الاندلسيين من الاضطهاد الاسباني، فاكتسبت الجزائر مكانة دولية في حوض البحر الابيض المتوسط، وبالمقابل حصلت انجلترا (927-1649م) على الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية سنة 1580، ولكن بعد القضاء على الأرمادا الاسبانية سنة 1588، بدأ اهتمام انجلترا بمصالحها التجارية والقنصلية في الجزائر. ولقد عرفت سياسة انجلترا تجاه الجزائر تحولا من الصداقة والسلم الى العداء والحرب منذ بداية القرن السابع عشر، وتكررت الاعتداءات البحرية لبريطانيا (1707-1800) على الجزائر حتى بداية القرن التاسع عشر، فكانت حملة المملكة المتحدة بقيادة اللورد إكسموث سنة 1816

بالتحالف مع حملة هولندا، قد أضعفت البحرية الجزائرية أمام القوى البحرية الأوروبية.

الكلمات المفتاحية: المرسى الكبير، حميدو، أرمادا، المملكة المتحدة، إكسموث.

British policy towards Algeria (1580-1816)

Abstract:

Algeria became an Ottoman state because of the Ottoman-Spanish conflict in the western basin of the Mediterranean Sea at the beginning of the sixteenth century, when the Ottoman rule was assisted. The Algerian Navy was established to liberate the Algerian sea ports and rescue the Andalusian immigrants from the Spanish persecution. Algeria gained an international status in the Mediterranean basin, On the other hand, England obtained (927-1649) foreign concessions in the Ottoman Empire in 1580, but after the elimination of the Spanish Armada in 1588, England began to pay attention to its commercial and consular interests in Algeria. England's policy toward Algeria was transformed from friendship and peace to hostility and war from the beginning of the seventeenth century. The British attacks of 1870-1707 against Algeria were repeated until the beginning of the nineteenth century. The British campaign led by Lord Exmouth in 1816, Has weakened the Algerian navy before European naval forces.

Keywords:

Mers elkebir, Armada, United Kingdom, Hamido, Exmouth.

المقدمة:

أصبحت الجزائر عام 1518 ولاية عثمانية تحت اسم دار السلطان أي النيابة في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط وقاعدة أمامية للأسطول في مواجهة خطر القوة البحرية الإسبانية ثم القوى البحرية الأوروبية حتى مطلع القرن التاسع عشر، ولقد تأثرت

الجزائر بمعاهدة الامتيازات الأجنبية التي منحها السلطان سليمان القانوني لملك فرنسا سنة 1535 في إقامة علاقات السلم والصداقة مع القوى البحرية الأوروبية، ومنها انجلترا (927-1649م) التي حصلت من السلطان مراد الثالث عام 1580 على امتيازات تجارية وقنصلية في الجزائر واستغلتها في منافسة فرنسا في الحوض الغربي للبحر المتوسط، غير أن سياسة بريطانيا (1707-1800) تجاه الجزائر تحولت من الصداقة والسلم إلى العداء والحرب منذ بداية القرن السابع عشر إلى مطلع القرن التاسع عشر، حين أرسلت المملكة المتحدة (منذ سنة 1801) حملة بحرية سنة 1816 ضد الجزائر بقيادة اللورد إكسموث بدعوى محاربة القرصنة، وكان الهدف من تحول موقفها من الجزائر القضاء على مكانة الجزائر في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط. فما هي المكانة الدولية للجزائرية في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط منذ عام 1518؟ وما الذي دفع بريطانيا الى تغيير موقفها تجاه الجزائر؟ ولماذا اقترحت المملكة المتحدة تكوين التحالف الأوروبي ضد الجزائر في مؤتمر فيينا سنة 1815؟ وما هو الدافع الحقيقي وراء حملة اللورد اكسموث ضد الجزائر سنة 1816؟

أولا: مكانة الجزائر في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط منذ عام 1518:

لقد تعرضت الثغور البحرية الجزائرية، وخاصة الموقعين الحربيين المرسى الكبير وجيجل للغزو الإسباني في الممتدة في الفترة من 1505 إلى 1510 بسبب الضعف السياسي والعسكرية للحكم الزياني في المغرب الأوسط، ولقد فتح الغزو الأجنبي باب الصراع العثماني

الإسباني في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، وكان لجهود الأخوين عروج وخير الدين[1] في الغزو البحري الأثر الكبير في جهود تحرير الثغور البحرية الجزائرية والتفاف الجزائريين حول قيادتهما للجهاد ضد الغزاة الإسبان، وفي مناشدة أعيان مدينة الجزائر السلطان سليم الأول تعيين خير الدين حاكما على الجزائر وبذلك حملت الجزائر لقب دار السلطان أي نيابة السلطنة العثمانية[2].

ولقد اكتسبت الجزائر منذ عام 1518 مكانة سياسية واقتصادية متميزة عن الولايات العثمانية، وتعزى هذه المكانة إلى طبيعة الصراع العثماني الإسباني في حوض البحر الأيض المتوسط الذي جعل من الجزائر قاعدة بحرية متقدمة في هذا الصراع. وانعكست هذه المكانة إيجابيا على الجزائر من خلال فرض هيبتها بين القوى البحرية الأوروبية في تأمين المصالح التجارية للجزائر بمناسبة عقد اتفاقيات تجارية وقنصلية مع القوى الأوروبية وقت السلم، مما ساعد على ازدياد مصادر الدخل لخزية الجزائر[3].

لقد تضافرت أسباب دينية واقتصادية في الصراع بين القوى البحرية في حوض البحر الأبيض المتوسط، فقد طارد الإسبان

---

[1] المقصود بالأخوين عروج وخير الدين، البحارين المشهورين في الأسطول العثماني إبان الصراع العثماني- الإسباني في حوض البحر الأبيض المتوسط، وزادت هذه الشهرة لجهودهما في إنقاذ المهاجرين الأندلسيين باتجاه الثغور البحرية في المغرب الإسلامي (شمال إفريقيا). للمزيد ينظر: بسام العسلي، خير الدين بربروس والجهاد بالبحر 1407-1547، دار النفائس، بيروت، 1980، ص 27.

[2] عبد الجليل التميمي، (أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول عام 1518)، المجلة التاريخية المغربية، العدد 6، تونس، جويلية 1976، ص 119-120.

[3] أندري ريمون، المدن العربية الكبرى في العهد العثماني، تر/ لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص 58.

والبرتغاليون المهاجرين المسلمين من الأندلس إلى الثغور البحرية في المغرب الإسلامي بعد منذ سقوط غرناطة سنة 1492، نصرة سكان المغرب الإسلامي لإخوانهم المهاجرين الأندلسيين وإنقاذهم من خطر القرصنة الأوروبية المسيحية[1]، التقارب العثماني الفرنسي في مواجهة خطر الإمبراطور شارل الخامس، وحلفائه والبنادقة والجنويين وفرسان مالطة[2].

ثانيا: دو افع تحول سياسة انجلترا[3] تجاه الجز ائر بعد سنة 1580:

بدأ النشاط التجاري الانجليزي في الجزائر سنة 1580 بموجب معاهدة الامتيازات الأجنبية، وبعد أن كانت السفن الانجليزية ترفع

[1] المقصود بالقرصنة الاعتداءات البحرية التي قام بها الاسبان والبرتغاليون ضد المهاجرين الاندلسيين، والتي تحولت إلى صراع بحري ضد العثمانيين. للمزيد ينظر: نجم الدين عبد الستار صادق ليلاني، (البحرية العثمانية في عهد السلطان سليمان القانوني 1520-1566)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة بغداد، 2009، ص 62.

[2] Moulay Belhamsissi, Histoire de la marine algérienne, 1516-1830, ENAL, Alger 1993, p 468.
ينظر أيضا: يحي بوعزيز، (علاقات الجزائر مع دول وممالك أوروبا فيما بين القرن 16 ومطلع القرن 19)، مجلة الثقافة، العدد 48، السنة 8، الجزائر، 1978، ص 17-18.

[3] مصطلح انجلترا يوافق مصطلح المملكة المتحدة في اشتراكهما في العاصمة لندن، غير أن المملكة المتحدة منذ سنة 1801 ظهرت في شكل اتحاد يتكون من أربعة بلدان وهي انجلترا وعاصمتها لندن، إيكوسيا وعاصمتها أدمبرة، بلاد الغال وعاصمتها كارديف، وإيرلندة الشمالية وعاصمتها بلفاست. وتقوم المملكة المتحدة على ثلاثة أسس هي: رئيس الدولة (الملكية الدستورية)، الوزير الأول، والنظام الاقتصادي وخاصة العملة: الجنية الاسترليني). وتتمتع إيكوسيا وبلاد الغال وإيرلندة الشمالية ببرلمانات وحكومات محلية عكس انجلترا التي تتبع البرلمان الاتحادي والوزير الاول). أما مصطلح بريطانيا العظمى (1707-1800) فهو تعبير عن التسمية الجغرافية للجزيرة الرئيسية وتتكون من انجلترا، إيكوسيا وبلاد الغال فقط، أما المملكة المتحدة فتضم البلدان الأربعة. ولذلك فالمملكة المتحدة منذ سنة 1801 هو التعبير السياسي الأكثر من انجلترا تداولا في المصادر التاريخية. للمزيد ينظر: Encyclopedia Universalis : article : Angleterre

العلم الفرنسي عند دخولها البحر الأبيض المتوسط، فإنها لم تلتزم بحظر تصدير الأسلحة إلى الجزائر بموجب الحظر الذي فرضته البابوية الكاثوليكية أثناء الصراع البحري العثماني الإسباني. ورغم ذلك فقد ركزت انجلترا نشاطها التجاري مع الشرق، وخاصة الهند بعد انتصار أسطولها على الأرمادا الإسبانية عام 1588، فتأسست شركة الهند الشرقية الانجليزية عام 1600 واحتكرت التجارة في المحيط الهندي[1].

ولقد بعث السلطان مراد الثالث سنة 1580 رسالة إلى الفرنسي الملك هنري الثالث، جاء فيها: "إذا أرادت ملكة الانجليز مصادقتنا، فليكن عن طريقكم"[2]، وكانت الاستعدادات جارية في لندن لتقديم طلب الصداقة من قبل الملكة إليزابيت عن طريق إرسال مبعوثها وليم هاربون إلى إسطنبول للحصول على امتيازات تجارية في الولايات العثمانية، ونتج عن هذه المساعي إبرام معاهدة امتيازات عام 1581 من خمسة بنود تنص على تخفيض الضرائب إلى نسبة 3% على التجار الإنجليز لمدة عشر سنين، كما تم فتح سفارة انجلترا في إسطنبول عام 1582[3]. ولقد استغلت الدولة العثمانية معاهدة الامتيازات الأجنبية مع انجلترا للحد من خطر إسبانيا في الغرب، وخطر التحالف البرتغالي الصفوي في الشرق، ولذلك أمر السلطان

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، دار البعث، ط2، الجزائر، 2007، ج1، ص 182.

[2] إدريس الناصر رئسي، العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن السادس عشر، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص 158.

[3] وليد العريض، (الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية وأثارها)، مجلة دراسات، العدد 1، السنة 34، عمان (الأردن)، 1997، ص 145.

مراد الثالث باشوات الجزائر بتقديم التسهيلات القنصلية للتجار الإنجليز[1]. ولقد ساعد العداء المشترك بين الجزائر وانجلترا تجاه إسبانيا في القرن السادس عشر، إلى منح امتيازات تجارية للشركة الإنجليزية لاستيراد الحبوب والزيت والصوف والشموع والجلود من الجزائر مع اعفاء من الرسوم[2].

لقد دخلت الجزائر في بداية القرن السابع عشر مرحلة جديدة بعد تطور الغزو البحري في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، تمثل في الاستيلاء على السفن الأوروبية المعادية، واقتياد الأسرى في انتظار افتداهم من بلدانهم[3]، مما دفع بالقوى البحرية الكاثوليكية (إسبانيا وفرنسا والمدن الإيطالية وفرسان مالطا)، إلى التحالف ضد البحرية الجزائرية، ثم القوى البحرية البروتستانتية (انجلترا وهولندا والدانمارك والسويد)، ورغم الاعتداءات المتكررة، فقد اكتسبت الجزائر مكانة دولية تمثلت باعتراف القوى البحرية الأوروبية بأهميتها في حوض البحر الأبيض المتوسط، وصارت تدفع لخزينة الجزائر الاتاوات والهدايا القنصلية لدايات الجزائر بانتظام لتأمين سفنها، أما انجلترا فقد قامت منذ سنة 1620 بهجمات استهدفت البحرية

---

[1] إدريس الناصر رئسي، المرجع السابق، ص 160.

[2] ياسر الناصر قاري، المرجع السابق، 169.

[3] شكلت مسألة افتداء الأسرى النصارى اهتمام رجال الدين الكاثوليك ودعايتهم لجمع الأموال بدعوى تحرير الأسرى النصارى من قبضة المسلمين، وغاليا ما تتحول حركتهم إلى تجهيز الحملات الصليبية للاعتداء على المدن الساحلية للجزائر بالخصوص. للمزيد ينظر: ناصر الدين سعيدوني، رحلة العالم الألماني ج.أ.هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس 1732، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2007، ص 42.

الجزائرية، ولكنها لم تحقق أية انتصارات أو تمنع دفع الاتاوات لخزينة الجزائر[1].

لم تتمخض الهجمات ضد الجزائر عن مكاسب كبيرة لانجلترا، لذلك جرى توقيع أول معاهدة انجليزية مع الجزائر سنة 1682 عن طريق القنصل صموئيل مارتن تضمنت تحديد عدد المسافرين الأجانب على متن السفن الإنجليزية، وكذلك عدم التسبب في إثارة الهجمات ضد البحارة الجزائريين مقابل عدم التعرض للسفن الانجليزية أو مطالبتها بالحصول على الاذن والتفتيش من البحارة الجزائريين[2]. وبموجب هذه المعاهدة تخلت انجلترا لصالح الجزائر عن ثلاثمائة قطعة بحرية تجارية، مع تحرير الأسرى الجزائريين لديها دون دفع فدية، ولعدم اهتمام ملوك انجلترا بافتداء رعاياهم[3].

في القرن الثامن عشر بدأت بريطانيا (1707-1800) برفع علمها على السفن الايطالية والاسبانية، بل أحيانا يرفع على سفن ليس فيها بريطاني، وقد حدثت أزمة حادة سنة 1711، حين أطلق بحار بريطاني النار على سفينة جزائرية، وكانت السفينة البريطانية تحمل أربع وأربعين مدفعا، في حين ضمت السفينة الجزائرية اثني عشر مدفعا، لذلك خسر الجزائريون نصف الطاقم بين قتيل وجريح، وتداركت

---

[1] يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص. 164. وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تر/ عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 180.

[2] حفيظة خشمون، (مهام مفتدي الأسرى والتزاماتهم الاجتماعية في مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة 2007، ص 23.

بريطانيا الحادثة بإرسال برقية تهدئة إلى الداي علي باشا مرفقة بعدد من الهدايا[1].

لم تتجاوز علاقة بريطانيا مع الجزائر تحقيق مصالحها في تثبيت نفوذها على حساب المصالح الفرنسية، ولذلك حاولت تعكير أجواء العلاقات الفرنسية الجزائرية عن طريق قناصلها المعتمدين بالجزائر، بسبب المنافسة مع فرنسا للحصول على الامتيازات الأجنبية في الجزائر[2]. ولقد شهدت الجزائر خلال القرن الثامن عشر تراجعا في اقتصادها، بسبب كساد النشاط التجاري ومقاومة القوى البحرية الأوروبية للغزو البحري الجزائري، والفوضى السياسية نتيجة التنازع على السلطة بين الدايات والانكشارية، وأصبحت بفعل المعاهدات المبرمة مجالا للنفوذ الأوروبي على حساب استقلال قرارها[3].

لقد توترت العلاقات بين الجانبين، بعد أن قام الداي محمد عثمان بطرد القنصل البريطاني فريزر سنة 1767 من قاعة الاستقبال، بسبب استكبار هذا القنصل على القناصل وحمله السلاح في حضرة الداي[4]. ولكن العلاقات البريطانية الجزائرية عرفت تحسنا بعد الفتور الذي شابها، ورفض عقد معاهدة سلام مع الولايات

[1] جون.ب. وولف، الجزائر وأوروبا 1500-1830، تر/ أبو القاسم سعد الله، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1986، ص 380.

[2] سفيان صغيري، (العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر (1671-1830)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012، ص 124.

[3] رأفت عنيمي الشيخ، التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية 1412-1992، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص 87.

[4] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ج2، ص 228.

المتحدة الأمريكية ترضية لبريطانيا، وقيام الداي حسن باشا[1]، خليفة الداي محمد عثمان بعدم السماح لوفد أمريكي بزيارة الجزائر سنة 1792، لأنه كان لا يثق بالأمريكيين حسب قوله: "إذا كانوا يريدون إرسال مبعوث خاص إلى الجزائر لعقد السلم، فما عليهم إلا أن يزودوه بأوراق الاعتماد من ملك بريطانيا"[2].

لقد عاد التوتر في مطلع القرن التاسع عشر إلى العلاقات البريطانية الجزائرية بسبب طرد قنصل المملكة المتحدة فالكون المعتمد في الجزائر عام 1803، لأن الداي طلب استبداله بدعوى أنه شخص غير مرغوب فيه، إلا أن المملكة المتحدة هددت بإرسال أسطولها لقصف مدينة الجزائر العاصمة، ولكن الجزائر قبلت التحدي واستعدت للمواجهة، مما أدى المملكة المتحدة إلى التراجع وعينت قنصلا آخر[3]. ولكن الاعتداءات البحرية الأوروبية تكررت ضد الجزائر، وأضعفت القدرة الهجومية للأسطول الجزائري، في حين تنامت القوة العسكرية للدول الأوروبية، وفي المقابل ظهرت اضطرابات داخلية في الجزائر بسبب تراجع غنائم الغزو البحري والاتاوات، واغتيال الداي مصطفى باشا عام 1805، وظهور أطماع نابليون بونابرت في حوض البحر الأبيض المتوسط وامتناعه عن دفع والاتاوات مع تهديد الجزائر بقوله: "إذا لم تشتغل الإيالة بأمور نفسها

---

[1] Moulay Belhamissi, Alger ville aux mille canons, SNED, Alger, 1983, p 36.

[2] جمال قنان، العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 1997، ص 171

[3] جمال قنان، المرجع السابق، ص 173.

وتخضع للإدارة الفرنسية وتتوقف عن مضايقة رعايا القنصل الأول (نابليون)، فإنه سيقعل ما فعله بدولة المماليك بمصر"[1].

كما انتصرت البحرية البريطانية على الأسطول الفرنسي في معركة الطرف الأغر عام 1805، الأمر الذي رسخ مركز المملكة المتحدة في الجزائر، وسمح لها أن تحل محل فرنسا في الاستفادة من الامتيازات التجارية والقنصلية، وفي عام 1807 حصلت المملكة المتحدة على امتياز صيد المرجان بمنطقة القالة لمدة عشر سنوات مقابل عشرة آلاف جنيه استرليني[2]. واقتضت المصالح الخاصة لها مراعاة المصالح الجزائرية، ففي سنة 1810 سعت المملكة المتحدة إلى إبرام هدنة بين البرتغال والجزائر، منحت بموجبها للبرتغال منفذا على البحر، كانت في حاجة إليه بسبب خضوعها للنفوذ المزدوج الإسباني الفرنسي[3].

بعد أن قضت المعارك البحرية في حوض البحر الأبيض المتوسط على تجارة الدول المحايدة في المحيط الأطلسي، عجزت تلك الدول عن دفع الإتاوات والعتاد الحربي للجزائر وفق المعاهدات المبرمة معها، وإزاء هذا الموقف شعرت الجزائر بخطر وقف نشاط الغزو البحري، فبرز دور المملكة المتحدة التي جهزت للجزائر ثلاث سفن كبيرة مشحونة بالعتاد البحري والاسلحة والذخيرة رست في صيف 1810 بميناء الجزائر[4]. ولقد قامت بوساطة بين إسبانيا والجزائر بعد

[1] عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ج2، ص 373.

[2] Bernard Cottret, Histoire de l'Angleterre –de Guillaume le Conquérant à nos jours, éd Tallendier, paris 2011, p 187.

[3] وليم سبنسر، المرجع السابق، ص 188.

[4] نفس المرجع، ص 137.

اتهام قراصنة صقلية حلفاء إسبانيا بإغراق سفينة جزائرية عام 1811، لذلك أمر الداي الحاج علي بجلب نائب قنصل إسبانيا بالقوة، وتم تسخيره في الأعمال الشاقة بالمحاجر، وتم احتجاز سفينتين إسبانيتين تحملان شحنات قدرت قيمتها بعشرين ألف دولار ،مع مطالبة الداي لإسبانيا بدفع مبلغ مالي ثمنا لتجديد علاقات السلم بين البلدين، وفي هذه الظروف أرسلت المملكة المتحدة سفينة تحمل مبلغ سبعين ألف دولار لتعزيز تلك المفاوضات، وعلى إثر تلك الأحداث اضطلعت بحماية الملاحة في المياه الإقليمية لجزيرة صقلية وسكانها من هجمات البحارة الجزائريين، بذريعة أن الموانئ الإيطالية التي تحتلها فرنسا تتمتع بالحماية نفسها، واستعملت نفوذها لدى داي الجزائر لتحصل على هدنة لصالح صقلية حررت بموجبها الأسرى الصقليين في الجزائر[1].

عرض الملك جورج الثالث سنة 1812 على الداي الحاج علي التحالف ضد الولايات المتحدة الامريكية، وذلك في رسالة بعثها إليه يعده فيها بمساندة أسطوله في حالة عدوان أمريكي، رجاه منه ألا يسمح لأعداء المملكة المتحدة بأن يعكروا صفو الانسجام السائد بين البلدين"[2]. ولقد ميزت الفترة الممتدة من عام 1812 حتى 1814باضطراب الأحداث في أوروبا بسب حروب نابليون القارية، وفي أمريكا الشمالية بسبب حرب الاستقلال الأمريكية ضد المملكة المتحدة، ولكنها ساعدت على عودة الغزو البحري الجزائري ضد السفن الأمريكية نتيجة لعدم إرسال الحكومة الأمريكية الإتاوة

[1] Devoulx , La marine de la Régence d'Alger, Paris 1869, p 46.

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 188.

السنوية لخزينة الجزائر، وأعلنت الجزائر الحرب على الولايات المتحدة سنة 1815، ومصادرة السفن الأمريكية في حوض البحر الأبيض المتوسط(1). ومثل التنافس البريطاني الفرنسي إحدى نتائج حروب نابليون القارية وأثرها على البحرية الجزائرية، رغم أن ذلك التنافس لم يكن يستهدف الحصول على الامتيازات والنفوذ، بل كان من أجل التقارب من داي الجزائر قبل مؤتمر فيينا، ولوضع قدم في تجارة البحر الأبيض المتوسط قبل التخطيط لاحتلال. ولقد استهدفت سياسة المملكة المتحدة تجاه الجزائر الاهداف نفسها التي سعت فرنسا الى تحقيقها مثل الحملات والمفاوضات وإيجاد منطقة نفوذ في الساحل الجزائري، ولكن المملكة المتحدة اتبعت وسائل دبلوماسية أخرى لتحقيق أهدافها، فحين كان السلم والرخاء يعم أوروبا، لم تفكر في الجزائر حليفا لها، بل كانت ترسل هدايا بسيطة ورجال لا يمتازون بالدراية والحنكة، ولأن همها الوحيد هو الوصول إلى الهيمنة على حوض البحر الأبيض المتوسط(2).

عقدت دول التحالف الأوروبي ضد نابليون مؤتمر فيينا سنة 1814، وطرحت فيه عدة مسائل منها المسألة الجزائرية بدعوى محاربة القرصنة وتجارة الرقيق وتحرير الأسرى النصارى(3)، وقدم الأميرال سيدني سميث باسم المملكة المتحدة إلى المؤتمر مذكرة طالب

---

1 جون. ب. وولف، المرجع السابق، ص 444.

2 Pierre Boyer, (Les renégats et la marine de la Régence d'Alger), in Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, vol39, n° 1,Paris, 1985, pp 93.106.

3 صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس المغرب الأقصى)، القاهرة، 1993، ص 74.

فيها القوى البحرية الأوروبية بضرورة القيام بعمل جماعي ضد دول شمال إفريقيا دون التدخل في احتلال الجزائر، بل الاكتفاء بإضعاف حكومة الداي ووضع حد للقرصنة البحرية وإلغاء تجارة الرقيق، فضلا عن مطالبته بتغيير حكومات بلدان الشمال الإفريقي لتكون أفضل استجابة لمطالب دول التحالف[1]. ولقد لخص ذلك بقوله: "في الوقت الذي تناقش فيه وسائل إلغاء تجارة الرقيق في سواحل إفريقيا الغربية، فإنه لمن الدهشة ألا ننتبه إلى الساحل الشمالي لهذه القارة التي يقطنها (الأتراك) العثمانيون الذين يضطهدون حيازاتهم ويخطفونهم ليستخدمونهم في جدف سفنهم، إن مثل تلك الأعمال لا تغضب الإنسانية فحسب، بل إنما تعرقل التجارة، إذ أصبح من الصعب اليوم أن يبحر بحار في البحر الأبيض المتوسط أو المحيط الأطلسي على سفينة تجارية من دون أن يتعرض لاعتداءات القراصنة"[2]. وأوضح أن مثل تلك الأعمال لا تمس سيادة السلطان العثماني لأن الجزائر تتصرف بمعزل عن السلطنة العثمانية، واقترح على الدول المشاركة في المؤتمر دعوة السلطان للتعاون معها، ووقف كل إمداداته للجزائر وسحب الحامية العثمانية العاملة في الجزائر، ومنع رعاياه من الانخراط في الجيش والأسطول الجزائري[3].

---

[1] جلال يحي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 197.

[2] أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830)، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2001، ص 148.

[3] محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، دمشق، 1969، ص 143.

ولقد لقي مشروع سدني سميث تأييد ممثل فرنسا في المؤتمر بولينياك الذي رأى بأن مشاركة فرنسا في مثل تلك العمليات العدائية سينسي الفرنسيين أحزانهم الوطنية، ويرضي تعطشهم للعمل الحربي، ويمون سوقا للصناعات الأوروبية، وخاصة الحربية منها، غير أن حكومة فرنسا خالفت رأي سفيرها، لأنها رأت أن المشروع المقترح يثبت التفوق البريطاني في البحر الأبيض المتوسط، في الوقت الذي عانت فرنسا من الضعف السياسي والعسكري، بسبب تواجد قوات أجنبية على أرضها، لذلك سيكون دورها ثانويا[1]. أما موقف المملكة المتحدة فقد أوضحه وزير الخارجية كاسلري بقوله: "إن المملكة المتحدة ما زالت تحتفظ بسياستها التقليدية التي تفضل بقاء النيابات حتى لا تتعرض شمال إفريقيا لحالة من الفوضى تمكن فرنسا من إخضاعها"[2]. وتأسيسا على ما ذكر قدمت المملكة المتحدة تقريرا إلى الصدر الأعظم في اسطنبول تضمن شكوى ضد تصرفات الأوجاق، وطالبت بوضع حد لتصرفاتهم، وفي حال عدم قيامها بعمل جاد، فإن الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط ستعمد إلى اتخاذ إجراء قاس ضدهم، فجاء رد الباب العالي بالقول: "بأن السلطنة العثمانية لن تتدخل في حال قيام حرب بين تلك الدول وأوجاق الغرب"[3]. وبذلك رفعت الدولة العثمانية يدها عن الجزائر، وأباحت للدول

---

[1] آمال السبكي، أوروبا في القرن التاسع عشر، فرنسا في مائة عام، عالم المعرفة، جدة (السعودية)، 1985، ص 245

[2] Philippe Chassaigne, Histoire de l'Angleterre, éd Flammarion, Paris, 2008, p 194.

[3] عزيز سامح ألتر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر/ محمود علي عامر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1989، ص 606.

الأوروبية التصرف ضدها بشكل فردي أو جماعي، لتبعد نفسها عن مشاكل الجزائر والتحالف الدولي الجديد.

في 7 جوان 1815 وقبيل انتهاء مؤتمر فيينا، التقى الأسطول الأمريكي بالأسطول الجزائري في البحر الأبيض المتوسط[1]، وحدثت اشتباكات بينهما قرب جزر البليار، أسفرت عن استشهاد الريس حميدو، وأسر سفينة جزائرية، ومن ثم تحمس الأمريكيون لتلك للاعتداءات على البحرية الجزائرية وجددوا هجومهم يوم 16 من الشهر نفسه، وغنموا زورقا جزائريا مجهزا باثنين وعشرين مدفعا، وفي يوم 24 رسا الأسطول الأمريكي قبالة ميناء الجزائر لإظهار التفوق والتهديد بوقف عملية زيارة وتفتيش السفن التي تقوم بها البحرية الجزائرية، وكانت النتيجة توقيع الصلح بين الطرفين في 7 جويلية 1815، وبذلك أمنت الولايات المتحدة الأمريكية على تجارتها في البحر الأبيض المتوسط، وعدم اعتراض السفن الأمريكية[2]. وانتهى مؤتمر فيينا إلى أجماع أوروبي، أعلن عنه يوم 9 جوان 1815 بالتأكيد على حظر ممارسة القرصنة والاسترقاق في الجزائر وتونس وطرابلس، وضرورة القضاء عليهما، ولم يشمل ذلك ولايات شمال إفريقيا فقط، بل امتد ليطبق على جميع دول العالم، وتم تفويض المملكة المتحدة

[1] سلوى سعد الغالبي، العلاقات العثمانية الامريكية 1830-1918، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص 34.

[2] سارة العيدودي، (التنظيم العسكري العثماني في الجزائر 1518-1830)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تبسة، 2009، ص 28.

بتطبيق تلك الإجراءات، وبذلك تم دعم مركزها في البحر الأبيض المتوسط[1].

لقد كان وقع المؤتمر سيئا على داي الجزائر عمر بن محمد الذي رفض قراراته، وعززه موقف السلطان العثماني محمود الثاني، إذ أصدر أوامره بعدم التعرض لكل رعايا الدول الأخرى أو أسرهم، ليخفف من حدة التوتر، لكن داي الجزائر لم يوافق على تلك التعليمات على الرغم من وصول مندوب الملكة المتحدة للجزائر، ليخبر الداي بما تم الاتفاق عليه مع السلطان، إلا أنه تعرض للإهانة، الأمر الذي سبب أزمة سياسية مع بريطانيا كانت عواقبها خطيرة[2].

يعتبر مؤتمر فيينا من أهم المؤتمرات الأوروبية في التاريخ الأوروبي الحديث، إذ عمل أباطرة وملوك أوروبا على ترتيب الشؤون الأوروبية بعد حروب نابليون، وهي محاولة لرسم خريطة أوروبا الجديدة، وقد توصلت الدول المنتصرة إلى تسويات دون خلافات ملحوظة، وفيه دخل مصطلح الدول الكبرى والدول الصغرى، وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة إلى المؤتمر إلا أنه نجح في تدعيم أسس السلام في أوروبا لمدة طويلة بتحطيم ودمج دول وإمارات صغيرة[3].

بعد انتهاء أعمال مؤتمر فيينا، عمل وزير خارجية المملكة المتحدة كاسلري من أجل إقامة تحالف رباعي ضم (المملكة المتحدة

---

[1] شوقي عطاالله الجمل، عبد الله عبد الرزاق، تاريخ أوروبا، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000، ص 169.

[2] Moulay Belhamissi, Alger, Op-cit, p 49.

ينظر أيضا: علي خلاصي، قصبة مدينة الجزائر، دار الحضارة، الجزائر، 2007، ص 20

[3] ميلاد المقرحي، تاريخ أوروبا الحديث 1453-1848، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي (ليبيا)، 1996، ص 352.

وروسيا والنمسا وبروسيا)، ونجح بتوقيع أطراف الحلف في 20 نوفمبر 1815، أعلنت فيه الدول الموقعة أنها ستحافظ على استقرار أمن أوروبا، وعلى التوازن السياسي القائم، وتكون مدة التحالف عشرون عاما، ومتابعة نتائج مؤتمر فيينا[1].

ثالثا: حملة إكسموث ضد الجزائر سنة 1816:

لقد رأت المملكة المتحدة أن تأمين مصالحها في حرية الملاحة في البحر الأبيض المتوسط سيساهم في ازدهار تجارتها، لذلك عادت إلى مشروع سيدني سميث الذي قدمه إلى مؤتمر فيينا للقيام بعمل عدائي انتقامي ضد الجزائر، واستغلال الأوضاع التي مرت بها فرنسا بعد انهزام نابليون في معركة واترلو عام 1815، وليكون لأسطولها الدور الكبير في العمليات الحربية في أعالي البحار، وخاصة بعد أن سيطرت على الجزر الأيونية[2] الواقعة على الساحل الغربي لليونان، وللتخطيط في كيفية مد النفوذ إلى السواحل الجزائرية لإظهار تفوقها البحري في حوض البحر الابيض المتوسط[3].

---

[1] نرجس كريم خضير جدران الخفاجي، (دور كاسلري السياسي في أوروبا 1812-1822)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة بغداد، 2010، ص 157.

[2] تقع الجزر الإيونية قرب الساحل الغربي لليونان ويتكون هذا الأرخبيل من سلعة جزر، تقدر مساحتها بـ 963 كلم^2، استولت عليها فرنسا سنة 1797، بموجب معاهدة كامبوفورميو التي أبرمت مع النمسا. للمزيد ينظر: هاشم صالح التكريتي، (الصراع الروسي الفرنسي في البلقان مطلع القرن التاسع عشر)، مجلة المؤرخ العربي، اتحاد المؤرخين العرب، العدد 14، بغداد، 1989، ص 68.

[3] أرجمنت كوران، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، تر/ عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، 1970، ص 29.

لقد حاولت المملكة المتحدة تنفيذ سياستها في البحر الأبيض المتوسط عن طريق توجيه اللورد إكسموث[1] على رأس حملة حربية ضد الجزائر في ربيع سنة 1816، وكان الهدف المعلن للحملة هو تحرير أسرى الجزر الأيونية من قبضة السلطة الديليكية في الجزائر كونهم أصبحوا من رعايا المملكة المتحدة بعد فرض حمايتها عليها، إلا أن هدفها الخفي كان يتمثل في الانتقام من الجزائر، تنفيذا لقرارات مؤتمر فيينا[2].

ولقد تكونت الحملة ضد الجزائر من سفينة ذات ثلاث عنابر، وخمسة قليونات[3] وأربع فرقاطات وسبعة زوارق، ولقد بعث اللورد إكسموث قائد الأسطول إنذارا إلى الداي عمر يهدده فيه بإجراء مباحثات وقبول الصلح مع حكومات بيدمونت-سردينيا وونابولي-صقلية وهولندا، وفي حالة عدم الاستجابة للتهديد خلال ساعتين، فإنه سيبدأ بقصف مدينة الجزائر العاصمة، فاضطر الداي إلى قبول تلك المباحثات، وانضمت كل من جنوة وعدد من المدن الإيطالية إلى مباحثات الصلح، لأن قائد الأسطول كان يتكلم باسم جميع الدول

[1] لورد إكسموث (1757-1833)، أميرال بريطاني، تولى قيادة البحرية في الهند عام 1803، قاد الأسطول البريطاني للهجوم على الجزائر ودمر معظم قطعه عام 1816. للمزيد ينظر: مبارك بن محمد الهلالي الميلي، المرجع السابق، ص 262.

[2] Roland Marx et Philippe Chasaigne, Histoire de la Grande-Bretagne, Librairie académique, Perrin, paris 2004, p 325.

[3] قاليونات مفردها قاليون وهو اسم أطلق على النوع الكبير من السفن الشراعية الحربية في الأسطول العثماني، وأصل كلمة قاليون لاتيني (المدن التجارية الايطالية كالبندقية وجنوة)، ثم فرنسا، ويمكن حمل ما بين 60 الى 120 مدفع، وله عدة أنواع واستخدمت أيضا كسفن تجارية للمزيد ينظر: سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، المكتبة الوطنية، الرياض، 2000، ص 175.

الأوروبية[1]. ولقد كانت مطالبه بإطلاق سراح الأسرى النصارى مقابل فدية رمزية، وبموجب تلك المباحثات دفعت مملكة بيدمونت-سردينيا مبلغ خمسمائة دولار فدية عن كل أسير لدى الجزائر، مقابل إطلاق سراح الأسرى الجزائريين لدى المملكة دون فدية، وأن تقدم هدية قنصلية قيمتها خمسة آلاف جنيه استرليني، على أن تعاملها الجزائر على قدم المساواة مع المملكة المتحدة، أما مملكة نابولي فقد دفعت فدية مقدارها ألف دولار افتداء لأسرى رعاياها، وأن تقدم الهدية القنصلية مرة واحدة كل عامين، فضلا عن ضريبة مماثلة لضريبة البرتغال، أما الأسرى وعددهم قدر بثلاث وثلاثين أسير من جزيرة مالطا وجبل طارق ونظرا لكونهم رعايا بريطانيا، فقد أطلق سراحهم دون فدية[2]. ولقد اشترطت المطالب حرية مرور السفن البريطانية وسفن جزيرة صقلية وسفن الجزر الأيونية، وهي بذلك جردت الجزائر من نفوذها البحري، في حين ازداد النفوذ الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط، إذ أصبح من الصعب المحافظة على القوات البحرية الجزائرية، الأمر الذي أثار حفيظة رياس البحر بالخصوص، فقد رأوا فيه تدخلا سافرا في شؤون الجزائر الذي حفظت مكانته المعاهدات الدولية[3].

يتضح مما سبق أن التحول الكبير في سياسة المملكة المتحدة تجاه الجزائر، جاء بعد عودة السلم إلى أوروبا بعد إخماد حروب

---

[1] Roland Marx et Philippe Chasaigne, Op-cit, p 345.

[2] وليم شالر، مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824، تر/ إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 150.

[3] Lebecq, Frédérique Lachaud, Histoire des iles britanniques, Stéphane PUF, Paris 2008, p 384.

القارية، وأصبحت لديها القوة لاستكمال السيطرة على البحر الأبيض المتوسط، وهذا من مبادئ سياسة المملكة المتحدة تجاه حلفائها، وساعد عليها عدم وعي دايات الجزائر لأهداف هذه الفوة البحرية الأوروبية.

لقد فرض اللورد إكسموث على الداي عمر باشا شرطا جديدا، تمثل بمنع تسخير الأسرى النصارى في الأعمال الشاقة بالمحاجر وبناء السفن والترسانة الحربية، وأن يدفع عن كل أسير مبلغ خمسين قرشا يمنح حريته، وغير أن ذلك الشرط تسبب في إثارة مشكلة أخرى، لأنه لا يتعلق بالجزائر وحدها بل تعداه إلى تونس وطرابلس، فرد الداي بقوله: "ينبغي استشارة الدولة العثمانية"، فقبل اللورد ذلك الشرط، ووضع سفينة تحت تصرف الداي لنقل مبعوثه الشخصي إلى السلطان محمود الثاني، الأمر الذي أثار رد فعل الجزائريين، حين اتجهوا إلى الإقامة الصيفية لقنصل المملكة المتحدة ماك دونيل، فاعتقلوه، كما تم اعتقال مائتي من صيادي المرجان بمدينة عنابة في صيف عام 1816، بعد أن سلموا أنفسهم إلى سلطات بايليك الشرق، وأمر الداي بهدم المؤسسات التجارية للنصارى في الساحل الشرقي الجزائري[1]. وبذلك أعطى الداي رسالة غير مباشرة عن رفضه للشروط المفروضة من قائد الأسطول عن طريق الأعمال التي قام بها الجزائريون.

على إثر دخول الأسطول البريطاني ميناء الجزائر وإرسال الإنذار للداي عمر باشا، أرسل الداي برقية إلى السلطان محمود الثاني يبلغه بالأحداث التي جرت بين الجزائر والمملكة المتحدة، جاء فيها: "عقدت

---

[1] Ibidem.

الدول المسيحية اتفاقا بينها، وعهدت إلى اللورد إكسموث قيادة أسطوله اللعين ضد أوجاقكم[1]، وعندما وصل إلى الجزائر طلب إلينا عقد الصلح مع الدول الأعداء والكف عن مطالبتهم بالأموال التي كانت تدفعها إلينا، غير أن أوجاقكم بالجزائر، قد عبروا عن عدم رضائهم بتلك الشروط، كما ورفضوا تسريح الأسرى المسيحيين بدون فدية، كما طالب بذلك اللورد إكسموث، وعليه عقدنا اجتماعا مع المسؤولين في الديوان والانكشارية المسنين لدراسة الوضعية، وقد خلصنا إلى القول، إننا بأسرنا المسيحيين قد اقتدينا بسلوك النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) والسلاطين، إذ أن بعض الأسرى كانوا يستخدمون في كثير من الأعمال، والبعض الآخر يعملون في الترسانة، إلا أن الانجليز رفضوا قبول هذا الأمر...إننا نطلب من حضرة سلطاننا إصدار فرمانه ومدنا بدون تأخير كبير بالذخائر والعساكر، ذلك أن الكفار غير الأمناء قد ضايقوا أوجاقكم، بعدم احترامهم بنود المعاهدة المعقودة"[2].

يتضح من محتوى البرقية ان الداي عمر باشا، كان في وضعية حرجة على الرغم من عزمه على المواجهة البحرية للقوى الأوروبية المعادية، لأنه اعتمد فيما سبق على استيراد الذخيرة الحربية من الدول الأوروبية، بدليل طلبه من السلطان المزيد منها ومن قوات الانكشارية، بعد أن أخذت القوى الأوروبية زمام المبادرة واتفقت على

[1] الأوجاق، كلمة تركية تعني الموقد، أطلقت في العهد العثماني على صنف من الجند. للمزيد ينظر: شوكت باموك، التاريخ المالي للدولة العثمانية، تر/ عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2005، ص 191.

[2] عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، تونس-الجزائر-ليبيا من 1816 إلى 1871، الدار التونسية للنشر، تونس، 1972، ص 253.

القضاء القوة البحرية للجزائر وحصارها، وعدم تصدير السلاح والذخيرة إليها. ولكن رد السلطان العثماني جاء فيه: "عدم تعلق الاتفاقية المبرمة بين انجلترا والجزائر حول أسر رعايا الدول الأوروبية بالدولة العثمانية، وذلك لتمتع الجزائر بالحرية في عقد الاتفاقيات مع الدول الخرى باستثناء روسيا والنمسا"[1].

ومن جهته، استشار الداي عمر، القنصل الفرنسي الكونت بيار دوفال[2] بشأن المطالب التي قدمها اللورد إكسموث، وخاصة ما تعلق بموضوع استرقاق الأسرى، وكان الرأي الذي أبداه القنصل الفرنسي أنه لا يوجد فرق جوهري بين أسرى الحرب في أوروبا واسترقاق الأسرى في الجزائر، فالفرق في الشكل فقط، ففي الجزائر توضع الأغلال في أرجل الأسرى، أما في أوروبا فبدل الأغلال يوضع الأسرى تحت الحراسة المشددة إلى نهاية الحرب، وبدل الفدية التي تطلبها الجزائر عن كل أسير، فإن الدول الأوروبية تطلب مبلغا ماليا إضافيا تعويضا عن المصاريف التي تحملتها في إعاشتهم والنفقة عليهم، كما تطلب مبلغا ماليا تعويضا عن أضرار الحرب، فحكومة الجزائر يمكنها أن تلزم الدول الضعيفة التي تكون في حاجة إلى إبرام الصلح معها بدفع مبلغ مالي من أجل ذلك، ومبلغ إجمالي آخر لإطلاق سراح الأسرى"[3]،

---

1. عبد الجليل التميمي، نفس المرجع، ص 235.

2. الكونت بيار دوفال، عين قنصلا لفرنسا في الجزائر سنة 1818 بدلا عن القنصل ديبوا تانفيل. للمزيد ينظر: أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط3، د.ت، ص 22.

3. Eugène Guernier, et Georges Froment-Guineysse, L'Encyclopédie coloniale et maritime : Algérie et Sahara, 2v, Paris 1948, p234.

ولقد شجعت الاستشارة الفرنسية الداي عمر باشا على مقارعة شروط اللورد إكسموث والاستعداد الحربي.

بعد تلك الحادثة عمل الداي عمر باشا على بناء التحصينات مع وصول الحاميات من البايليكات الثلاث (التيطري، الشرق والغرب) إلى مدينة الجزائر، ثم اتخذوا مواقعهم الدفاعية، في حين حاول قنصل المملكة المتحدة ماك دونيل نصح الداي بقبول الصلح مع الدول الأوروبية، إلا أن الداي أجابه بالرفض[1].

أرسلت المملكة المتحدة حملة بحرية ثانية بقيادة اللورد إكسموث ضد الجزائر بعد رفض الداي عمر باشا المطالب التي قدمها في الحملة الأولى، وعند عبوره مضيق جبل طارق انضمت إليه سفن هولندية، ليبلغ مجموع القطع الحربية ست وثلاثين مختلفة الأحجام، فرست قبالة ميناء الجزائر في 22 أوت 1816، وأرسل اللورد إكسموث زورقا يحمل العلم الأبيض طلبا الهدنة ومبعوثين يحملان إنذارا أخيرا، وفي الوقت الذي كان فيه الديوان يدرسون صيغة الإنذار، تحرك الأسطول بسرعة واتخذ وضعا يسمح له بإطلاق النار، ومع عودة المبعوثين إلى السفينة يحملون ردا سلبيا على الإنذار، اكتشف الجزائريون الحيلة، وحدث أن وجه أمر للمدافع المنصوبة على الرصيف البحري بإطلاق النار، فأطلقت ثلاث طلقات، فردت سفن الأسطولين بوابل من النيران[2].

بدأت المعركة البحرية بعد الظهر يوم 28 أوت، واستمرت لمدة إحدى عشرة ساعة، أسفرت المعركة عن خسائر فادحة في صفوف

[1] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص 607.

[2] جون.ب.وولف، المرجع السابق، ص 445.

البحرية الجزائرية المدافعة عن الميناء بلغت نحو خمسمائة جندي، وقتل نحو سبعين من المدنيين، وتحطمت عدة تحصينات، وأضرمت النار في السفن الجزائرية الراسية في الميناء، فيما بلغت الخسائر البشرية في القوات المعتدية نحو ثمانمائة وثلاث وستين بين قتيل وجريح[1].

ولقد استعمل الغزاة المكر منذ اللحظة الأولى، برفعهم العلم الأبيض على سفينة المفاوضات، وبدأوا يقتربون من المدينة، وبتلك الوسيلة تمكنوا من تدمير سفن جر بطاريات المدافع الراسية في الميناء، وتمكنوا من إخفاء نفاد ذخيرتهم عن الجزائريين الذين انشغلوا بهزيمتهم، لأن موقفهم الحربي كان أقوى بكثير من موقف الجزائريين2، وعلى الرغم من ذلك، شهد اللورد إكسموث بحق الجزائريين، قائلا: "لم أر في حياتي أعداء يحاربون بإيمان وثبات ورباطة جأش كهؤلاء"[3]. ولكن المعتدين أرغموا الداي عمر باشا على قبول شروط الهدنة، والتوقيع على الاتفاقية في 31 أوت 1816 ومما جاء فيها[4]:

- وضع حد لاسترقاق الأسرى النصارى، ويتم إطلاق سراح نحو ألف وخمسمائة.
- تلغى الهدايا المقدمة من القناصل إلى الداي، لأنها عادة غير متبعة لدى الغرب.

---

[1] محمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830، مطبعة دحلب، الجزائر، 1994، ص 64

[2] وليم شالر، المصدر السابق، ص 292.

[3] Grammont (de), Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830), Paris 1887, p 175.

[4] Ibidem.

- تعويضا عن الخسائر التي لحقت بالمملكة المتحدة ورعايا الدول التابعة لها، تدفع الجزائر ما قيمته ثلاثمائة وستين ألف ريال.
- يتم الصلح مع هولندا أو توابعها بالشروط نفسها على الرغم من احتفاظ الجزائر بحق عقد معاهدات مع من تشاء من الدول الأوروبية.
- إعادة المبالغ المالية التي دفعت له في الحملة السابقة لافتداء الأسرى.

لم تتضمن الشروط وضع حد للقرصنة على الرغم من أنها كانت إحدى أهم قرارات مؤتمر فيينا الذي تعهدت المملكة المتحدة بتنفيذها خدمة لمصالحها، لأنها كانت تعرقل تجارة الدول الأوروبية، وخاصة فرنسا. ولم يكن هدف الحملة العاشرة احتلال جزء من الجزائر على الرغم من انهيار القوات المدافعة عنها، ودخول المدينة في فوضى بعد موجة القصف البحري الكثيف عليها، إلا أن الهدف الرئيسي للحملة كان معاقبة داي الجزائر، لأن تكاليف الحملة كانت باهظة[1].

لقد أرسل الداي عمر باشا برقية أخرى إلى السلطان محمود الثاني أبلغه فيها بالأحداث التي وقعت مع المملكة المتحدة، جاء فيها: "...استعمل الانجليز الحيلة برفعهم علما أبيضا، كما وجهوا إلينا رسالة طالبين منا الرد عليهم خلال ظرف ساعة واحدة، وعندما لم يستلموا أي رد فقد دخلوا الميناء مجابهين قلاعنا وبواخرنا...أحرقت خلالها كل بواخرنا وسفن تجارتنا، ولم نر دقيقة راحة، لقد استشهد

[1] Moulay Belhamissi, Hisoire de la marine Op-cit, p 543.

كثير من الأوجاق الشجعان، دفاعا عن دينهم وسلطانهم،...إن عدد موتى الكفار كان أربع مرات عدد المسلمين، فضلا عن أن عدد الجرحى كان مرتفعا...ومن الخسائر التي لحقت بأوجاقكم عدم أخذ فدية الأسرى التي بلغت مليونين من الريالات الفرنسية"[1].

يتضح من محتوى البرقية الثانية، أن الداي عمر باشا قد استنفد الخطة لإبعاد الجزائر عن القوات المتحالفة، ودفع الضرر بعقد العاهدة المذلة التي افقدت الجزائر هيبتها الحقيقية كقوة بحرية في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، وفتحت الباب واسعا على الاعتداءات الأوروبية، وهذا ما تقرر في مؤتمر إكس لا شابيل عام 1818.

خاتمة:

بعد الاجابة على الاشكالية المطروحة حول التحول في سياسة انجلترا مع الجزائر، توصلنا إلى النتائج التالية:

-لقد تعاملت مع الجزائر مع قوة بحرية أوروبية لها عاصمة واحدة هي لندن، وحملت هذه الدولة تسميات في تطورها السياسي منها: انجلترا (1580-1649)، وبريطانيا (1707-1800)، والمملكة المتحدة منذ سنة 1801 حتى سنة 1816.

[1] وليم شالر، المصدر السابق، ص 305.

- عملت سياسة انجلترا مع الجزائر في الفترة الممتدة من 1580 حتى بداية القرن السابع عشر على تثبيت الامتيازات القنصلية والتجارية في الموانئ الجزائرية بموجب معاهدة الامتيازات الاجنبية العثمانية.

- لقد عمقت هذه السياسة الهوة في ميزان القوى بين البلدين، فقد عملت الجزائر على الانتقال من الدفاع عن حصونها وموانئها ضد اعتداءات قراصنة القوى البحرية الأوروبية إلى مرحلة الهجوم بمطاردة القراصنة إلى سواحل بلدانهم وتحذيرهم من الدخول إلى البحر المتوسط والاحتكاك بالبحرية الجزائرية في أعالي البحار. كما انشغلت انجلترا برد الاعتداءات الاسبانية ضدها حتى القضاء على الأرمادا سنة 1588.

-أدى التنافس بين القوى البحرية الأوروبية ومنها بريطانيا منذ أواخر القرن الثامن عشر للانتقام من اعتراف الجزائر باستقلال الولايات المتحدة، والإضرار بمكانة القوة البحرية الجزائرية في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، وتحول هذا التنافس في مطلع القرن التاسع عشر إلى تحالف أوروبي للضغط على الجزائر.

-لقد أفسد مؤتمر فيينا سنة 1815 العلاقة بين الجزائر والمملكة المتحدة، حين كرس مبدأ عدم الاعتراف بالسيادة لدولة غير أوروبية، حين طرح التحالف الأوروبي، وخاصة المملكة المتحدة المسألة الجزائرية للقضاء على الأسطول الجزائري بدعوى محاربة القرصنة وتجارة الرقيق.

-لم يدافع السلطان محمود الثاني على الجزائر في مواجهة الاعتداءات الأوروبية بعد مؤتمر فيينا، وخاصة تهديدات المملكة المتحدة التي

أرسلت حملة اللورد إكسموث سنة 1816 التي انتهت بفرض معاهدة مهينة على الداي عمر باشا.

قائمة المصادروالمراجع

1-الكتب:

- الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ألتر عزيز سامح، تر/ محمود علي عامر، 1989، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

-أوروبا في القرن التاسع عشر، فرنسا في مائة عام، السبكي آمال، 1985، عالم المعرفة، جدة (السعودية).

-بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، تونس-الجزائر-ليبيا من 1816 إلى 1871، التميمي عبد الجليل، 1972، الدار التونسية للنشر، تونس.

-تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، جلال يحيى، 1999، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

-تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، خير محمد فارس، 1969، دمشق.

-التاريخ المالي للدولة العثمانية، باموك شوكت، تر/ الحارس عبد اللطيف، 2005، دار المدار الإسلامي، بيروت.

-التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية 1412-1992، الشيخ رأفت غنيمي، 1999دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.

-تاريخ أوروبا الحديث 1453-1848، المقرحي ميلاد، 1996، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي (ليبيا)،.

-تاريخ أوروبا، الجمل شوقي عطاالله، عبد الله عبد الرزاق، 2000، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة.

-الجزائر في عهد رياس البحر، سبنسر وليم، تر/ عبد القادر زبادية، 2007، دار القصبة للنشر، الجزائر.

-الجزائر وأوروبا 1500-1830، وولف جون. ب، تر/ أبو القاسم سعد الله، 1986، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر.

-خير الدين بربروس والجهاد بالبحر 1407-1547، العسلي بسام، 1980، دار النفائس، بيروت.
-رحلة العالم الألماني ج. أ. هابنسترايت الى الجزائر وتونس وطرابلس 1732، سعيدوني ناصر الدين، 2007 ، دار الغرب الإسلامي، تونس.
-السياسة العثمانية نجته الاحتلال الفرنسي للجزائر، كوران أرجمنت، تر/ عبد الجليل التميمي، 1970، منشورات الجامعة التونسية، تونس.
-شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، نايت بلقاسم مولود قاسم، ط2، 2007، دار البعث، الجزائر، ج1.
-العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830، زروال محمد، 1994، مطبعة دحلب، الجزائر.
-العلاقات العثمانية الأمريكية 1830-1918، الغالبي سلوى سعد، مكتبة مدبولي، 2002، القاهرة.
-العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن السادس عشر، رئسي إدريس الناصر، 2007، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
-العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830، قنان جمال، 1997، منشورات متحف المجاهد، الجزائر.
-قصبة مدينة الجزائر، خلاصي علي، 2007، دار الحضارة، الجزائر.
-محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، سعد الله أبو القاسم، ط3، د.ت، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
-المدن العربية الكبرى في العهد العثماني، ريمون أندري، تر/ لطيف فرج، 1999، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة.
-مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824، شالر وليم، تر/ إسماعيل العربي، 1982، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
-المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، صابان سهيل، المكتبة الوطنية، 2000، الرياض .

-المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس المغرب الأقصى)، العقاد صلاح، 1993، القاهرة.
-الموجز في تاريخ الجزائر، بوعزيز يحيى، 2007، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
-نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830)، شويتام أرزقي، 2001، دار الكتاب العربي، الجزائر.

1. الرسائل الجامعية:

-(البحرية العثمانية في عهد السلطان سليمان القانوني 1520-1566)، عبد الستار نجم الدين وليلاني صادق، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة بغداد، 2009.
-(التنظيم العسكري العثماني في الجزائر 1518-1830)، العيدودي سارة، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تبسة، 2009.
-(العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر (1671-1830)، صغيري سفيان، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012.
-(دور كاسلري السياسي في أوروبا (1812-1822)، خضير نرجس كريم والخفاجي جدران، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة بغداد، 2010.
-(مهام مفتدي الأسرى والتزاماتهم الاجتماعية في مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية)، خشمون حفيظة، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوك الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة 2007.

3-الدوريات:

- (الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية وآثارها)، العريض وليد، مجلة دراسات، العدد 1، السنة 34، عمان (الأردن)، 1997.

- (الصراع الروسي الفرنسي في البلقان مطلع القرن التاسع عشر)، التكريتي هاشم صالح، مجلة المؤرخ العربي، اتحاد المؤرخين العرب، العدد 14، بغداد، 1989.

-(أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول عام 1518)، التميمي عبد الجليل، المجلة التاريخية المغربية، العدد 6، تونس، جويلية 1976.

-(علاقات الجزائر مع دول وممالك أوروبا فيما بين القرن 16 ومطلع القرن 19)، بوعزيز يحي، مجلة الثقافة، العدد 48، السنة 8، الجزائر، 1978.

المراجع باللغة الأجنبية:

Ouvrages :

1. Belhamissi Moulay, Alger ville aux mille canons, SNED, Alger, 1983.
2. Belhamsissi Moulay, Histoire de la marine algérienne, 1516-1830, ENAL, Alger 1993, p 468.
3. Chassaigne Philippe, Histoire de l'Angleterre, éd Flammarion, Paris, 2008, p 194.
4. Cottret Bernard, Histoire de l'Angleterre –de Guillaume le Conquérant à nos jours, éd Tallendier, paris 2011.
5. Devoulx, La marine de la Régence d'Alger, Paris 1869, p 46.
6. Grammont (de), Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830), Paris 1887.
7. Lebecq Stéphane, Frédérique Lachaud, Histoire des iles britanniques, PUF, Paris 2008.
8. Marx Roland et Philippe Chasaigne, Histoire de la Grande-Bretagne, Librairie académique, Perrin, paris 2004.

Encyclopédies :

1. Encyclopedia Universalis : article : Angleterre.
2. Guernier Eugène, et Georges Froment-Guineysse, L'Encyclopédie coloniale et maritime : Algérie et Sahara, 2v, Paris 1948.

Périodiques :

1. Boyer Pierre, (Les renégats et la marine de la Régence d'Alger), in Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, vol 39, n° 1, Paris, 1985.